

التضخم واثره على الأداء المالي في مؤسسات التعليم العالي بالسودان
(بالتطبيق على كلية الشرق الأهلية – جامعة كسلا)

إعداد:

- ١- د. مزمل عوض الكريم أحمد عثمان، أ. مساعد بقسم المحاسبة، كلية الشرق الاهلية
Muzamelawad1401@gmail.com
- ٢- د. محمد عمر المبارك عبدالكريم، أ. مشارك بقسم المحاسبة، جامعة الامام المهدي
mwadomer@gmail.com
- ٣- د. سوزان عبدالله الفضل مختار، أ. مساعد بقسم المحاسبة، كلية الشرق الاهلية
swzanbdaltlfdl@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة التضخم واثره على الأداء المالي في مؤسسات التعليم العالي بالسودان بالتطبيق علي قطاع الجامعات والكليات في مدينة كسلا ، تمثلت مشكلة البحث ، هل للتضخم تأثير مباشر علي الأداء المالي في الجامعات والكليات ، ما مدي تأثر الأداء المالي بالتضخم ، وهدفت الدراسة الي ، بيان اثر التضخم في استمرارية مؤسسات التعليم العالي بيان مدي أهمية الأداء المالي كمصدر للقرارات وتشمل فروض البحث ، التضخم له اثر سلبي على الإيرادات بالجامعات والكليات بالسودان ، التضخم له اثر سلبي على المصروفات بالجامعات والكليات بالسودان ، تجاهل التضخم يؤدي الى عدم استمرارية الجامعات والكليات بالسودان ، اتبعت الدراسة المناهج الاتية المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ، والاستنباطي في صياغة المشكلة وصياغة الفرضيات ، التحليلي الإحصائي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات ، من أهم النتائج التي تحصل عليها الباحث ما يلي : يؤدي التضخم الى هجرة الكادر البشري من الجامعات والكليات بالسودان ، انعكس التضخم على ضعف اقبال الطلاب بسبب ارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية بالجامعات والكليات بالسودان ، من أهم توصيات الدراسة: يؤثر التضخم في قرار استمرارية وتصفية وتجميد بعض التخصصات والاقسام ذات التكاليف التشغيلية العالية بالجامعات والكليات بالسودان ، نوصي ببيان اثر التضخم في استمرارية مؤسسات التعليم العالي .

Abstract

The study focuses its research on the universities and colleges in Kassala city. The study's problem is represented in a question; Does the inflation have a direct impact on the financial performance of the universities and colleges?, and to what extent does the financial performance's impact on inflation. The study aims at declaring the inflation's impact on high education institutes' continuity, and to present how important the financial declaration as a source of decisions. The research hypotheses shows that the inflation has a negative reaction on revenues of the Sudanese universities and colleges. Inflation has a great influence on expenditure of the Sudanese universities and faculties. Ignoring inflation leads to discontinuation of Sudanese universities and faculties. The information of the study is collected from the previous studies related to the topic. In the practical framework, the study has used the exploration and deduction the methods, beside paraphrasing the problem and choosing hypotheses most important results are; Inflation lead to weakening the other investments revenues because of the long plans bids of the Sudanese universities, Inflation effect on the reservation of the Sudanese community's colleges, Inflation lead to inaccurate predictions and planning in the incomes of the Sudanese universities, Inflation causes the human cadres to emigrate from the Sudanese universities, Inflation causes many students to stop learning because of the bad economic circumstances, Inflation causes quality of learning become lower because of the human migration of the Sudanese universities. Inflation affect in financial decisions of the Sudanese universities, Inflation causes salaries to be high at the Sudanese universities, Inflation affect in distributing benefits which won't encourage investments in the Sudanese universities and Inflation raises learning fees costs of the, to make annual budgets along with inflation phenomena to put on account to avoid closing universities. To make plans and strategic studies about inflation impact in high studies institutes continuity. Explaining the importance of the financial performance and its role as a source of decisions at the Sudanese universities.

الكلمات الافتتاحية: Financial performance– Inflation

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

تمهيد:

يعتبر التضخم احد اهم العوامل المؤثرة علي الأداء المالي في مؤسسات التعليم العالي فزيادة معدلات التضخم تؤثر سلباً علي الأداء المالي والنمو الاقتصادي كما ان انخفاض معدلات التضخم تؤثر ايجاباً علي الأداء المالي والنمو الاقتصادي ويعتبر الأداء المالي معيار لقياس النجاح في جميع المؤسسات فهو يعبر عن ما اذا كانت المؤسسة ناجحة ام فاشلة سواء كانت المؤسسة ربحية او خدمية , فمن خلال هذا البحث نحاول ان نتعرف علي اثر التضخم علي الأداء المالي في مؤسسات التعليم العالي في (كلية الشرق الاهلية) كدراسة ميدانية خاصة فيما شهده السودان من حالة تدني وتدهور اقتصادي وتدني في مستوى العملة الوطنية الجنية مقابل العملات الصعبة فمؤسسات التعليم العالي تأثرت كغيرها من المؤسسات الأخرى التي لها ارتباط بهذه الإشكالية الاقتصادية , ويعتبر التضخم احد اعظم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد في الدول المتقدمة والنامية معاً.

مشكلة البحث:

لقد حظيت مؤسسات التعليم العالي اهتمام كبير وامتزاد ويرجع سبب تعاضم أهمية الاهتمام بها الي أهمية الادوار التي تؤديها اتجاه المجتمع والاقتصاد وفي ظل هذا المحيط المتمسم بالتغلب تقوم مؤسسات التعليم العالي بدورها في تقديم خدمة التعليم المختلفة المراحل والمستويات حتي تسهم النهضة الوطنية ولتتمكن المؤسسة لبلوغ اهدافها لابد لها من قياس ادائها المالي وهل يتوافق مع متطلباتها خاصة في ظل التضخم والتغيرات في الاسعار المستمرة وكيف يمكن ان نعرف ما مدي تأثير هذا التضخم علي الأداء المالي داخل مؤسسات التعليم العالي من خلال ما سردنا يمكن صياغة اشكاليات البحث في :

١- ما اثر التضخم علي الأداء المالي.

٢- ما مدي تأثير الأداء المالي بالتضخم.

للإجابة علي هذه الاسئلة يتم الوصول الي حل الاشكالية والتطرق الي مختلف جوانبها ,اي ما يتعلق بالتضخم والأداء المالي .

اهداف البحث: -

- بيان اثر التضخم في استمرارية مؤسسات التعليم العالي .

- بيان مدي أهمية الأداء المالي كمصدر للقرارات .

- دراسة اثر التضخم علي الأداء المالي.

أهمية البحث:**الأهمية العلمية:**

بيان وتوضيح الآثار المترتبة من التضخم على الأداء المالي للجامعات والكليات الخاصة بالسودان
الأهمية العملية:

تتبع الأهمية من النتائج التي يتم التوصل إليها وتفسيرها لتستفيد منها الجامعات والكليات الخاصة بالسودان لمعالجة آثار التضخم الذي يضر بإدائها المالي ومساعدتها في اتخاذ القرارات.

فرضيات البحث: -

يقوم البحث غلي اختبار الفرضيات الآتية:

- ١- ان للتضخم تأثير سلبي علي الإيرادات بكلية الشرق الاهلية.
- ٢- ان للتضخم تأثير سلبي علي المصروفات بكلية الشرق الاهلية.
- ٣- تجاهل التضخم يؤدي الي عدم استمرارية بكلية الشرق الاهلية.

منهج البحث:

سيعتمد الباحث على المناهج الآتية:

المنهج التاريخي : لعرض الدراسات السابقة.

المنهج الاستقرائي : في الإطار النظري.

المنهج الاستنباطي : لتحديد المشكلة واختبار الفرضيات.

المنهج التحليلي الإحصائي : في تحليل البيانات التي تحصل عليها الباحث من الاستبانة.

مصادر البحث:

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمجلات والرسائل العلمية والدوريات والدراسات السابقة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: كلية الشرق الأهلية - جامعة كسلا - ولاية كسلا

الحدود الزمانية: العام ٢٠٢١م

هيكل البحث: -

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة، الفصل الاول : الاطار النظري التضخم ويشتمل علي مبحثين المبحث الاول تناول مفهوم وانواع التضخم ، المبحث الثاني اسباب ونظريات التضخم، اما الفصل الثاني الاطار العام للدراسة واشتمل علي مبحثين المبحث الاول تناول مفهوم واهداف

الأداء المالي ، المبحث الثاني مؤشرات وقياس الأداء المالي، الفصل الثالث اشتمل علي مبحثين المبحث الاول الدراسة الميدانية تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات ،المبحث الثاني تناول النتائج والتوصيات و واخيراً الخاتمة.

ثانياً: الدراسات السابقة

(دراسة يسرية حبيب الله محمد ، ٢٠١٦م)

تناولت الدراسة تقييم أثر التضخم في الأداء المالي للمصارف ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير التضخم في الأداء المصرفي ، كيف يؤثر التضخم في الودائع ،ما أثر التضخم في القروض ، تأثير التضخم في الارباح ،هدفت الدراسة الى معرفة أثر التضخم في الودائع ، معرفة التضخم في الأرباح ، معرفة أثر التضخم في القروض ، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : وجود علاقة طردية غير معنوية الدلالة الإحصائية بين التضخم والتمويل وتوصلت الدراسة الى : على البنوك تقدير حجم الودائع وحجم التمويل والأرباح وأثر التضخم لمواجهة المخاطر المحتملة ، اتفقت الدراسة مع دراسة الباحث في المتغيرين واختلفت في التطبيق العملي .

(دراسة صلاح واخرون ، ٢٠١٦م)

تناولت الدراسة أثر التضخم على القوائم المالية على شركات ومصانع طحن الغلال عطبرة حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الوحدات الاقتصادية لأثر التضخم عند اعداد القوائم المالية، وهدفت الدراسة الي بيان أثر التضخم على القوائم المالية للمحافظة الي استمرارية المشاريع، افترضت الدراسة ان التغيير في المستوى العام للأسعار تؤدي الي اظهار قوائم مالية غير سليمة إذا لم تؤخذ في الحسبان، وتوصلت الدراسة الي عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي انهيار المشاريع الاقتصادية.

اتفقت دراسة الباحث مع هذه الدراسة في هدف الدراسة وهو أثر التضخم في تحديد مدي استمرارية المنشأة او المشاريع وتجاهل التضخم يؤدي الي عدم الاستمرارية للمؤسسات واختلفت دراسة الباحث مع هذه الدراسة

(دراسة طلحة محمد ، ٢٠١٨م)

تناول البحث أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كا سعر الصرف - النمو الاقتصادي وتكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تطرق الي أحد اهم المواضيع الاقتصادية طرحةً على الساحة الاكاديمية وهدفت هذه

الدراسة الي تشخيص ظاهرة التضخم بغية معرفة الآثار الحقيقية على مستوى كل من النمو الاقتصادي واسعار الصرف باعتبارهما من المؤشرات الاقتصادية الهامة، لذلك افترضت الدراسة انه يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية واجتماعية تتعدي اثارها السلبية انخفاض القوة الشرائية للنقود على مستوى توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية وتتعكس سلباً اداء النشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الي ان وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين معدلات التضخم ومؤشرات النمو الاقتصادي وسعر الصرف مما يساعد متخذي القرار علي وضع سياسة اقتصادية تتحكم في اثار التضخم علي الاقتصاد الوطني , واوصت الدراسة بإجراء العديد من الدراسات حتي تساهم في وضع سياسات واضحة في التعامل مع ظاهرة التضخم والحد منها في الاقتصاد الوطني .

تمثل اتفاق ادراستان في دراسة اثار التضخم بينما كان اختلافهم الهدف من الدراسة .

(دراسة د. جيهان ، ٢٠٢٠م)

تناولت الدراسة اثر تحليل البيانات الضخمة علي الأداء المالي وترجع أهمية البحث الي ما يشهده العالم من ثورة رقمية كبيرة في شتى المجالات وسعي المنظمات نحو الاستفادة من تلك البيانات الضخمة، وقد افترضت الدراسة انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل البيانات الضخمة والأداء المالي للمنظمات وانه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البيانات الضخمة والأداء التشغيلي للمنظمات، وهدف البحث الي دراسة اثر تحليل البيانات الضخمة علي الأداء المالي والتشغيلي لمنظمات الاعمال، واسفرت هذه الدراسة الي مجموعة من النتائج واهمها: تحقق منظمات الاعمال العديد من المزايا عند تحليل البيانات الضخمة , المساهمة في اعطاء نظرة شاملة عن المنظمة , تحسين الأداء المالي والتشغيلي لتلك المنظمات ,وختاماً اوصت بعدة توصيات ومنها اجراء المزيد من الدراسات التي تتناول تأثير البيانات الضخمة علي علم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية , اعادة النظر في مفهوم التقارير المالية ذات الغرض العام في ظل بيئة بيانات ضخمة. اتفقت الدراستان في تناول متغير الأداء المالي في البحث بينما كان اختلافهما في المتغير الاخر.

الاطار النظري:

مفهوم وانواع التضخم

تمهيد:

من المعروف ان عدم استقرار الأسعار يمكن ان يكون ارتفاعا او انخفاض هذا يعني ان هنالك تضخم وقد اكتسب التضخم العديد من المفاهيم منها وصف فائض الطلب الكلي عقد مستوي الأسعار السائد وفي هذه الحالة قد لا يكون بالضرورة ارتفاع في الأسعار بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن استخدامها لمواجهة فائض الطلب. إي بمعنى انه ليس من الضرورة إن يعني التضخم لارتفاع

أسعار السلع والخدمات بل يمكن إن ترتفع أسعار بعد السلع وتنخفض أسعار سلع أخرى وتبقي أسعار سلع أخرى ثابتة في ظل ظروف التضخم وكذلك ليست من الضرورة ان يعني التضخم بان يصبح المجتمع أكثر فقراً؛ بل الأمر يتعلق بالعلاقة بين معدل الارتفاع في الأسعار ومعدل لزيادة في الدخل النقدي

وبناء علي ما سبق فإن ظاهرة التضخم تتضمن فعلياً ما يلي: ان يكون ارتفاع الاسعار مستمراً وليس مؤقتاً، ان يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهتم عموم المواطنين ويمكن تعريفه كظاهرة نقدية بانه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي الي ارتفاع الاسعار سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود او من خلال الطلب علي النقود (الانفاق النقدي)

أولاً مفهوم التضخم:

كلمة التضخم من الكلمات الاقتصادية التي تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض فالبعض يتحدث عن التضخم في الدخل او في شيء من الدخل الفرعي كالتضخم في الجور والارباح بمعنى ارتفاع على حساب الدخول عوامل الانتاج

كلمة التضخم من الكلمات الاقتصادية التي تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض فالبعض يتحدث عن التضخم في الدخل او في شيء من الدخل الفرعي كالتضخم في الجور والارباح بمعنى ارتفاع على حساب الدخول عوامل الانتاج الأخرى والتضخم في العملة يعني الزيادة الكبيرة في معروض النقود المبحث الألفي خلال فترة زمنية معينة .

يرى الباحث : التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية. يعرف التضخم على انه الارتفاع الكبير المستمر في المستوى العام للأسعار ويشمل هذا التعريف على عدة اركان:

الركن الاول: -ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الركن الثاني: -فليس كل ارتفاع في الاسعار يعتبر تضخماً ومن المتعارف عليه انه إذا بلغ معدل زيادة الاسعار اقل من ٥٪ فان هذا المعدل يعتبر مقبولاً ولا يكون هناك تضخم، اما إذا زاد معدل التضخم عن ذلك لابد ان نشكو من التضخم. ويلاحظ انه كلما زاد معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار كان التضخم ظاهراً.

الركن الثالث: -من تعريف التضخم هو الاستمرار فمن الممكن ان ترتفع الاسعار لسبب او لآخر في سنة واحدة ثم تعود الي مستوي معقول فاذا حدث هذا في دولة ما لا نستطيع القول بانها تعاني من التضخم اذا يلزم ان يعود هذا الارتفاع لعدد من السنوات.

اما الركن الرابع والاختير في تعريف التضخم: فهو المستوى العام للأسعار بمعنى اننا لا نتحدث عن سعر كل سلعة او خدمه من السلع والخدمات التي نستهلكها. فقد يحدث ان ينخفض سعر سلعة او يستمر على مستواه ومع

ذلك نقول ان الدولة تعاني من التضخم والعكس صحيح ايضا حيث تكون أسعار عالية السلع والخدمات الأخرى اما ثابت هواما متجهه نحو الانخفاض، اذا العبرة بالمستوي العام للأسعار في الدولة , وليس بالأسعار الفردية لبعض السلع والخدمات.

ثانياً انواع التضخم: -

التضخم الصريح: -

إذا لم تتدخل السلطات العامة او العدالة في مجري حالة التضخم التي يعيشها الاقتصاد القومي وترتكبه وشانه حرا طليقا حراً طليقاً او مفتوح وهذا ما يعرف بالتضخم الصريح.

التضخم المكبوت: -

هذا إذا لم تترك الدولة حالة التضخم وشأنها بل تدخلت ووضعت بقوة القانون حدا لي اعلي ا لأعلي تجاوزه لمنع الاسعار في مواصلة ارتفاع هنا سنكون امام ما يعرف بالتضخم المكبوت وقد عرفت الدول الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية وعرفته انجلترا لفترة طويلة جدا بعد انتهاء هذه الحرب فان التضخم المكبوت يثير مشكلات كثيرة جدا وهذا ما يتسبب فيه كبت التضخم في وجود ندره واضحة في عرض السلع والخدمات.

التضخم الراكض: -

يصور التضخم الراكض ابلغ تصوير للحلقة المفرغة او الجهنمية في ارتفاع الاسعار الذي يعقبه ارتفاع الاجور والنفقات الذي يعقبه ارتفاع اخر في النفقات وهكذا وهنا تركض الاسعار وراء نفقات الانتاج وتركض هذه النفقات وراء الاسعار وعندها يبلغ التضخم الراكض صورته خطيره يتزايد ارتفاعه بتزايد شهر بعد شهر ثم اسبوع بعد اسبوع ثم يوما بعد يوم وقد تتزايد الاسعار في نهاية الامر والمثل الواضح الذي يعطي للتضخم الراكض هو حالة المانيا في عام ١٩٢٣.

بحالة المجر في عام ١٩٤٦ وفي المانيا عام ١٩٢٠م بلغت الاسعار عقداً اضعاف مستواها قبل الحرب وفي عام

١٩٢١ - ١٩٢٢م حدث أكثر من تضاعف في الأسعار.

التضخم المتسارع: فهو تزايد مستمر ومتضاعف في المستوي العام للأسعار في فترة زمنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن ١٠٪.

التضخم الزاحف: ويتميز بانه تضخم بمعدل بسيط ويتزايد ببطء وهو في العادة لا يصل الي حاجز منزلتين عشريتين أي لا يصل الي نسبة ١٠٪ .

التضخم الجامح: فهو يشكل زيادة كبيرة وضخمة في الاسعار قد تصل ٤ منازل عشرية كما حدث في البرازيل في عام ١٩٩٥ وصل معدل التضخم ٢١.٤٨٪والجديد بالذكر ان وجود تضخم متسارع او جامح يفقد مصداقية التعامل معها في عملاتها داخليا ودوليا ويصبح من المفيد دوما الاحتفاظ بأصول ملموسة بدلا من الاحتفاظ بالنقود ومن هنا يتحول لأفراد الي شراء العقارات والاستثمارات

الملموسة ويحجمون عن الايداع او الاحتفاظ بالأموال السائلة وفي حالة وجود سوق راس المال حقيقي للاسهم في ذلك البلد يصبح الأجدى بالاستثمار في الاسهم بدلا عن الايداع في البنوك حيث ان التضخم ينعكس ايضا علي اسعار الاسهم نظراً لإعادة تقييم الاصل في مؤسسات المساهمة مما يعوض الي حد ما الخسائر التي تتجم عن الاحتفاظ بالأموال السائلة .

التضخم المتقلب : يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في الاسعار ولفترة زمنية معينة وقد يدفع بذلك السلطات الحكومية والنقلية بالتدخل من اجل الحد من ذلك الارتفاع لفترة تالية ثم تعود الاسعار ارتفاع من جديد لحرية في معدلات عالية لفترة لاحقة .

التضخم المستورد: اكثر من يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية التي تكون اكثر انفتاح الي العالم الخارجي ويعود سبب بروز هذا النوع الي الارتفاع الحاد والمستمر في الاسعار في السلع النهائية المستوردة من الخارج ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخم مستورد.

ثالثاً خصائص التضخم:

يتميز التضخم نتيجة لي العديد من العوامل الاقتصادية التي قد تتعارض معاً لذلك يصنف التضخم انه ظاهر حركيه ومعقد ومتعدد الابعاد .

ينتج التضخم عن وجود خلل في العلاقات بين اسعار الخدمات والسلع واسعار العناصر الانتاجية مثل تكاليف المنتجات والاجور ومستويات الاجور ومستويات الارباح يودي التضخم الي انخفاض القوة الشرائية ويعيد عن ذلك الي انخفاض قيمة العملات مقارنة مع الاسعار والخدمات والمنتجات .

رابعاً اثار التضخم :

١/ اثار التضخم على اعادة توزيع الدخل

٢/ اثار التضخم علي الانتا

١/ اثار التضخم علي اعادة توزيع الدخل :

يتطلب تحليل اثار التضخم علي توزيع الدخل التميز اولا بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، فالمقصود بالدخل النقدي عدد الجنيهات التي يحصل عليها الفرد، اما الدخل الحقيقي فهو حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك باتفاق دخله النقدي , لذلك فان الدخل الحقيقي يعتمد علي الدخل النقدي , واسعار السلع والخدمات المشتريات.

ويستفيد المقرضون بشكل كبير ويتضرر المقرضون من ذلك، وكذلك عمليات البيع لأجل تتأثر بشدة من الفترات التي يتوقع فيها تزايد الاسعار بشكل دائم .

أ/ التضخم يضر اصحاب الدخول الثابتة :

علي ضوء هذه التفرقة بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي يتضح لنا بجلاء كيف يضر التضخم بأصحاب الدخل الثابتة نسبياً ؟ وسوف نجد هذه الاسر التي تتخلف دخولهم وراء ارتفاع مستوي اسعار المنتجات ان دخولهم الحقيقية تتضاءل نتيجة

للتضخم ذلك ان القوة الشرائية لكل جنيه من الدخل المحصلة ستخف كلما ارتفعت الاسعار ولما كان عدد الجنيهات التي تدخل الاسر ثابتة فان مستويات معيتمهم ستخف بلا شك .

امثلة اصحاب الدخل الثابتة ، اصحاب المعاشات والموظفين والاسر التي تعيش علي الاعانات والمدخرين الذين يعتمدون في دخولهم علي اسعار الفائدة كل هؤلاء جميعا يحصلون علي دخول ثابتة لفترة محسوسة عن الزمن.

وتأسياً علي ذلك فان التضخم يفيد اصحاب الدخل المرنة ، حيث يمكن تغيير دخولهم لقوائم التغيرات السعريّة ، فكلما ارتفعت الاسعار امكن لهذه الاسر رفع دخولهم لتنمية دخولهم الحقيقية .

كذلك فان اصحاب الاعمال يستفيدون من التضخم وترتفع اسعار المنتجات النهائية بمعدلات اسرع من ارتفاع اسعار الموارد الاقتصادية أي تزيد ايرادات هذه الاعمال بأسرع من زيادة التكاليف ومن ثم ترتفع ارباحهم بمعدلات اسرع من معدلات التضخم.

ب/ التضخم يفيد المدينين علي حساب الدائنين :

من الآثار التي يتركها التضخم علي اعادة توزيع الدخل تلك الخاصة بتغيير العلاقة بين الدائنين والمدينين. فالتضخم يفيد المدينين بصفة خاصة ، علي حساب الدائنين . والتدليل علي ذلك نعرض انك اقترضت مبلغ ١٠٠٠ جنيه من البنك علي ان تسدد في مدة عامين . فاذا تضاعفت الاسعار خلال هذين العامين فان قيمة المبلغ

المقترض ١٠٠٠ جنيه عند السداد يصبح لها نصف القوة الشرائية للمبلغ الاصلي (١٠٠٠ جنيه) عند الاقتراض . ذلك انه بخلاف سعر الفائدة الذي يتحمله المقترض فان عدد الجنيهات التي يدفعها عند سداد القرض تساوي عدد الجنيهات التي

استلمها عند الحصول علي القرض ، ولكن التضخم السائد قد غير الحال فاصبح الجنيه يشتري نصف الكمية التي كان يمكن الحصول عليها بانفاقه وقت الحصول علي القرض ، وكلما ارتفعت الاسعار هبطت قيمة الجنية . لذلك فان نتيجة

للتضخم يحصل المقترض علي جنيهات عالية ولكنه يسدها بجنيهات رخيصة

ج/ التضخم يقلل من قيمة المدخرات :

كذلك يطارد التضخم المدخرين ، فكلما ارتفعت الاسعار تضاعلت قيمة المدخرات او قوتها الشرائية ، فحسابات الادخار وبولص التأمين وغيرها من الاصول الورقية الثابتة القيمة ، والتي كانت تكفي لمقابلة احتياجات يوم اسود عبوس او توفر معاشاً مريحاً بعد انتهاء مدة الخدمة تنخفض قيمتها الحقيقية نتيجة للتضخم ، كذلك يتأثر حاملو السندات والرهن الحيازي بالطريقة نفسها بالتضخم ، ومن الناحية الأخرى نجد ان قيمة الاسهم مرنة التغير حيث تتحدد قيمتها تبعاً لظروف السوق ، لذلك فان قيمة الادخار في هذه

الصورة (أي شراء الاسهم) تميل الي الارتفاع مع ارتفاع مستوى الاسعار , وربما تقفز بمعدلات اسرع من معدلات ارتفاع الاسعار ذاتها .

وخلاصة القول ان التضخم يمثل ضريبة يتحملها اصحاب تلك الدخول الثابتة واعانة يحصلها اصحاب الدخول المرنة ، ويفيد التضخم المدينين علي حساب الدائنين واخيراً يعاني المدخرون من اضرار التضخم .

٢/ اثار التضخم علي الانتاج :

تحارب المجتمعات المختلفة التضخم وتحاول تجنبه للأضرار التي تتجم عنه واهم هذه الاضرار فيما يتعلق بقضية الانتاج الضرر الذي يقع علي الاستثمار والضرر الذي يقع علي الصادرات . عندما يكون ارتفاع الاسعار نسبياً قد تكون له اثار جيدة علي الانتاج خاصة عندما تكون هناك موارد مستغلة في الاقتصاد فالارتفاع النسبي للأسعار يخلق تنبؤات متفائلة بين المنتجين لزيادة هوامش ربحهم عندما تكون الزيادة في الاسعار ويتبع ذلك في توظيف الدخل حتى الوصول الي مرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد وبعد هذه المرحلة فزيادة في الاسعار لا يكون لها اثر إيجابي علي الدخل والانتاج والتوظيف فتنتج من ذلك ان الزيادة النسبية في الاسعار إيجابي .

الآثار السالبة الناتجة عن التضخم للاقتصاد الوطني :

أ/ ان الاتجاهات التضخمية الحلزونية سوف تلغي بالضرورة تلقائية وميكانيكية السوق (الاسعار) وتصبح غير ملائمة.

ب/ ان لم يكون التضخم مراقباً فإنه يحطم الموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها خارج الدولة.
ج/ بوجود التضخم تتدور القيمة الشرائية للنقود ولن يكون هناك إقدام علي ادخار وبالتالي ضعف التكوين الرأسمالي.

النظريات المفسرة للتضخم

اولاً اسباب التضخم:

عندما يصبح التضخم مهدد لرخاء المجتمع فإن البحث عن اسباب المؤدية الي ارتفاع الاسعار يعتبر امر حيويًا وموضوع يثير كثير من الجدل والنقاش من الراي العام ويميز الاقتصاديون عاده بين ثلاثة انواع من التضخم وهي:

أ/ التضخم من جانب الطلب .

ب/ التضخم من جانب التكلفة .

ج/ التضخم من جانب التكلفة والطلب معا .

أ. التضخم من جانب الطلب:

يحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي الي زيادة الانفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع للمستوي العام للأسعار نحو الارتفاع.

واكبر مصدر لمثل هذه الزيادة هو عجز الموازنة العامة للدولة فعندما يزيد الانفاق الحكومي علي الإيرادات فان جزء من هذا العجز يغطي عن طريق زيادة اصدار النقود بواسطة البنك المركزي كما يمكن زيادة كمية النقود عن طريق

البنوك التجارية من القروض ومنح الائتمان سواء من المستثمرين ام المستوردين ام المستهلكين.

ب. **التضخم من جانب التكلفة:** يمكن ان يحدث حتي مع زيادة الانتاج وذلك في حالة زيادة الانفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق زيادة معدل المنتج من السلع والخدمات
الآثار المختلفة للتضخم:

انخفاض معدل نمو الناتج (محلي الحقيقي) وذلك لان مستوى العام للأسعار تعكس سلبا على الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج .

إعادة توزيع الدخل القومي لصالح دخول فوائض العمليات (أرباح وفوائد إيجارات) على حساب أصحاب الأجور ورواتب الثابتة يعني هذا أن أصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة سيزيد فقراً بدون قطراً ويزيد أصحاب الدخل المرتفعة غنى.

يدخل التضخم المتصاعد والمفتوح الاقتصاد والمجتمع في قلق واضطراب مستمرين حيث تمارس نقابات العمال الضغوط على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والرواتب والحوافز وهو ما يزيد تكاليف الإنتاج وينعكس هذا على الأسعار .

الآثار الاجتماعية: يتمثل الاثر الاجتماعي في للتضخم من خلال عملية توزيع الدخل حيث يؤدي الي عملية اعادة توزيع الدخل واجتذاب القوة الشرائية من جانب اصحاب الدخل القليلة والثابتة لصالح اصحاب الدخل المرتفعة والمستثمرين وتتمثل اهم الآثار الاجتماعية فيما يلي:

أ/ إعادة توزيع الدخل الحقيقي

ب/ إعادة توزيع الثروة

ج/ اضطراب العلاقات الاجتماعية

د/ عزوف اصحاب الكفاءة والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة

و/ ضعف قيمة العملة حيث سعر صرفها أمام العملات الأخرى.

الآثار الاقتصادية للتضخم: يمكن اجمال اهم الآثار في ما يلي:

أ- زيادة عرض النقود في الدولة مع ارتفاع الاسعار مما يؤدي الي موجة غلاء تخفض القوة الشرائية للنقود

ب- حدوث خلل في إعادة توزيع الدخل داخل الدولة

ج- تعرض المدخرات في البنوك او خارج القطاع المصرفي الي انخفاض حاد في قيمتها نتيجة لارتفاع معدل

التضخم بشكل يفوق سعر الفائدة علي الودائع.

ثانياً النظريات المفسرة للتضخم :

هناك العديد من أنواع التضخم التي تتعدد أسباب حدوثها ومدى حدتها تأثيراتها وان هناك العديد من النظريات تبحث عن السبب الأصلي لظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار لغرض وضع السياسات العلاجية لها وهناك العديد من النظريات التي لم تتفق بشكل عام على تقرير سبب التضخم وان جميع هذه النظريات تدعم من أصحابها بحجج تبدو قوية ومتماسكة وهذا يؤثر حقيقة أن هناك أكثر من سبب للتضخم وان هناك أكثر من نظرية تبحث في تفسيره ، وعلى الرغم من ذلك فان معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكره أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي .

كما يرى العديد من الاقتصاديين أن التضخم في الدول النامية يعود إلى الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول ، وبناءً على ذلك فان النظريات المفسرة لأسباب التضخم عديدة منها:

أ/ نظريات الطلب (جذب الطلب)

ب/ نظريات العرض (دفع النفقة)

١/ نظريات جانب الطلب:

هناك العديد من الأفكار والنظريات التي تتطوي تحت لواء الإطار التام لنظرية فائض الطلب في تفسيرها للتضخم حيث يمثل جذب الطلب الفرعي الرئيسي لها ، إذ يقع ضمن إطار زيادة الطلب التام ويعرف بأنه مبالغ نقدية

كبيرة الكم تطارد سلعا قليلة العدد نسبيا ، أي أن هذا النوع من التضخم ينتج بسبب زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على الإجمالي المعروف منها وسيتم تناول أهم النظريات التي أكدت على جانب الطلب .

النظرية الكمية للنقود: تعبر هذه النظرية عن وجهة نظر الدولة الكلاسيكية بالنسبة إلى تضخم الطلب ، إذا أنها نشأت في إطار الفكر الكلاسيكي ، وكانت هذه النظرية أول إشارة إلى تضخم الطلب ، فلقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود في بادي الأمر لتحديد قيمتها على أنها من السلع الأخرى باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن تخضع للعوامل والقوى التي تؤثر في تحديد هذه السلع الأخرى ومنها العوامل المتصلة بالعرض والطلب ، وان التغيرات الحاصلة في قيمة النقود إنما ترجع في تغيرات تلك العوامل المتصلة بالطلب والعرض للأسواق ، كما أن التضخم لم يكن من المشاكل الأساسية التي أهتم بها التحليل الكلاسيكي في بادي الأمر ، إذا أنه من الثابت أن الأسعار خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهي فترة انطلاق معظم هذه الاقتصاديات من مشاكل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

تعد النظرية الكمية للنقود أولى النظريات التي حاولت تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار و التقلبات التي تحدث فيه مستنده إلى فروض الفكر الكلاسيكي والتي أهمها (مرونة الأسعار والأجور ، وسيادة المنافسة الكاملة ، واعتماد على عوامل حقيقة وليس نقدية ، كما أن النقود ليست إلا وسيط

للتبادل، وقد كانت بدايات هذه النظرية تعود أصلاً إلى جون بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) الذي أشار إلى بعض العوامل التي تسبب ارتفاع الأسعار ومنها التغيير في مستوى النشاط الاقتصادي ، إذا سار لأية طول القرنين السابع والثامن عشر وخطوات أدائه .

نظرية الحديثة المفسرة للتضخم : وهي نظرية اهتمت بإحداث تفسير للتضخم في الدول النامية التي تنوي تحديث وتنمية اقتصاداتها وهو تفسير يذهب الي ان التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي و العرض الكلي في الاقتصاد حتي ولو لم يكن الطلب الكلي نفسه مفرطاً او لم يكن هناك تركيز اقتصادي ، ويرتكز هذا

التفسير ايضاً لوجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الاجور مرنة ارتفاع وغير مرنة انخفاض ونظريات جديدة تباينت وجهات النظر ولكن ما يميزها اختلافها مع الفكر الكنزي .

مفهوم وأهداف الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء :

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية من المنظمات الاعمال بصورة عامه والمنشآت المصرفي بصورة خاصة لان من خلاله يمكن اعطاء صوره كامله وشاملة عن سير انشطة المنظمة واعمالها علي مستوي البيئة الداخلية والخارجية هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع الأداء الا انها لم تتفق علي مفهوم واحد للأداء ويرى الباحث تخصيص هذا المبحث لمفهوم وأهميته واهم مقاييس .

ثانياً: مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي بانه: انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها علي تحقيق أهدافها ويعرف ايضاً بانه انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية واستغلالها بالصورة التي تجعلها تحقق اهدافها فقد عرف الأداء المالي انه تلك النتائج التي ترغب المنظمة في تحقيقها ويلحظ ان تلك التعاريف نبنيتها في نظرتها للأداء المالي فبعضهم ينظر له علي انه المرآة العاكسة للنتائج المالية المطلوب تحقيقها ويلحظ في حين يعتقد البعض الاخر بانه الطريقة التي يتم من خلالها الاستخدام الكفاء للموارد المالية . ولهذا يرى الباحث ان الأداء مفهوم واسع ونشاط شمولي مستمر بالمنظمة يهدف الي استقلال مواردها البشرية بما يتلاءم مع الظروف البيئية الداخلية الخارجية وبكفاءة وفعالية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية.

تعريف اخر: هو عبارته عن مراجعة ما تم انجازه من خلال الاعتماد على المعايير المالية وتوفير عملية تقييم الأداء من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

ثالثاً: أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف الي تقويم ادا الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية للمستخدمين وتتبع

أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة اعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة اوضاعها وتقييم مستويات ادائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان اسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات ولاستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للشركات المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ علي الاستمرارية والبقاء في المنافسة.

حيث ان الأداء المالي يمكن ان يحقق للمستثمرين الاهداف التالية:

١/ يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدي تأثير الادوات المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات علي سعر السهم.

٢/ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول علي معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات. وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء علي جوانب الآتية:

أ/ تقييم ربحية الشركة ب/ تقييم سيولة الشركة ج/ تقييم تطور نشاط الشركة د/ تقييم مديونية الشركة

رابعاً: أهداف الأداء المالي:

يمكن حصر أهداف التي تسعى المؤسسة الي تحقيقها في اهداف عديدة منها :

أ/ التوازن المالي :

هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغها لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين راس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر فترة المالية يستوجب ذلك والتعادل بين المدفوعات والمتحصلات او بصفة عامة بين صفة استخدامات الأموال ومصادرها ومنه يتضح ان رأس المال يجب ان يمول بين استخدامات الأموال ومصادرها وتكمن أهمية بلوغ أهداف التوازن المالي في:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات الأموال بالأموال الدائمة.
- ضمان تسديد جزء كبير من الديون في الاجل القصير وتدعيم اليسر المالي .
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير .

ب/ نمو المؤسسة :

يعتبر نمو المؤسسة عامل اساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية ، فالنمو وظيفة استراتيجية جداً هامه للمنشأة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدي نجاح استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور ، البقاء ، الاستمرار وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة

استراتيجية تشكيلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات وأساسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في انماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة .

ج/ اداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمار:

فهي تعمل علي توجيه المستثمرين للتوجه الي الشركات الناجحة التي تشير معاييرها المالية علي التقدم والنجاح

عن غيرها من الشركات الأخرى مما يسهل في قرار الاستثمار .

د/ السيولة

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها علي مواجهة التزاماتها القصيرة او بتعبير اخر تعني قدرتها علي تحويل الاصول المتداولة المخزونات والقيم القابلة للتحقق الي اموال متاحه فإخفاض السيولة او عدم كفايتها يقود المؤسسة عدم القدرة علي الوفاء او مواجهة التزاماتها وتأدية المدفوعات .

هـ/ توازن الهيكل المالي :

يعني ان الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والاصول المتداولة تغطي الموارد القصيرة الاجل وذلك من اجل ضمان حقوق المقترضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي اي ان التكلفة المالية تلعب دوراً مهماً في التخصيص الامثل للموارد المالية.

خامساً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك عدة عوامل مختلفة تؤثر بصورة مباشرة علي الأداء المالي وهي:

١/ **الهيكل التنظيمي:** وهو عبارته عن الإطار الذي ينسجم فيه جميع المتغيرات التي لها علاقة بالمنظمة وطبيعة اعمالها حيث انه يؤثر علي اداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها.

٢/ **التكنولوجيا:** وهي الاساليب والمهارات والطرق الحديثة المعتمدة في الشركة لتحقيق الاهداف المنشودة والتي تعمل علي ربط المصادر بالاحتياجات وعلي المنظمة تحديد نوع وطبيعة التكنولوجيا التي تتناسب اعمالها وتتسجم مع اهدافها .

٣/ **المناخ التنظيمي:** يوفر المناخ التنظيم بضمن سلامة الأداء بصورة ايجابية من الناحية الادارية والمالية واعطاء المعلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف علي مدى تطبيق الادارة لمعايير المدراء في تصرفهم في اموال الشركة.

٤/ **الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات الي عدة مستويات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ويعتبر حجم المنظمة أحد العوامل المؤثرة على الأداء المالي فكلما زاد حجم المنظمة ازداد حجم المحللين الماليين.

مؤشرات وقياس الأداء المالي

اولاً: مؤشرات الأداء المالي:

تعتبر مؤشرات الأداء المالي والنسب المالية من اهم محاور التحليل المالي الذي تستعمله المؤسسة لتحليل الأداء المالي ,وتستخدمه في تقييم ادائها المالي لذا من الواجب ان تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته المؤسسة عبر مدة زمنية ماضية ومن اهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

١/ الموازنات التخطيطية :

تعتبر الموازنات التخطيطية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الإدارة في تقييم الأداء وذلك لما تقدمه من تحقيق رقابة فعالة علي عمليات الوحدة الاقتصادية، فاستخدامها يمكن الإدارة من معرفة مدى ملائمة الخطط والأهداف والسياسات الموضوعة مقدماً ومقارنة نتائج العمليات الفعلية بالخطط والأهداف الموضوعة مقدماً ومتابعة الانحرافات التي قد تحدث نتيجة للتنفيذ الفعلي.

٢/ التكاليف المعيارية: -

هي تكاليف محددة بصورة مسبقة، تبين ما يجب أن تكون عليه التكلفة أثناء سريانها وتعد استناداً إلي دراسات مشتركة من مهندسين واقتصاديين وإداريين ومحاسبين لكل عملية إنتاجية أو مرحلة من مراحل الصنع على حده، وذلك تحت ظروف الكفاية الإنتاجية الواقعية والممكنة، بقية تحديد نوع وحجم الانحرافات عن الهدف المعياري حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

٣/ التحليل المالي:

العلاقات المتداخلة بين البيانات المختلفة والمتغيرات التي تطرأ على البيانات في الفترات المختلفة وحجم هذا التغير ومسبباته، ويعد التحليل المالي من أهم طرق تقييم الأداء التي تلجأ إليها إدارة الوحدة الاقتصادية وكذلك الجهات

الخارجية للوصول إلي أحكام عن أداء هذه الوحدة، ويتم تحليل البيانات بعدة طرق من أهمها التحليل الأفقي والتحليل الرأسي والتحليل باستخدام النسب المالية والتي تتعدد بتعدد الأهداف المرتبطة بها.

٤/ **معدل العائد على الاستثمار:** يعد العائد على الاستثمار من أكثر المداخل شيوعاً ، لكونه يمزج بين كل عناصر الربحية الأساسية (الإيرادات والتكاليف والاستثمار) وتتعدد وجهات النظر في طريقة تعريفها لكل من البسط والمقام

٥/**الدخل المتبقي:** هو الدخل مطروحاً منه عبء الفائدة المحسوبة علي أساس الاستثمار ويعتبر هذا المؤشر الأفضل في تقييم الأداء من العائد على الاستثمار إذ يلعب دوراً تحفيزياً بارزاً في قبول مشاريع استثمارية في نظر الإدارة غير مجدية باستخدام معدل العائد على الاستثمار ساس الاستثمار ويعتبر هذا المؤشر الأفضل في تقييم الأداء من العائد

على الاستثمار إذ يلعب دوراً تحفيزياً بارزاً في قبول مشاريع استثمارية في نظر الإدارة غير مجدية باستخدام معدل العائد على الاستثمار.

٦/**التحليل المحاسبي:** - يقصد بالتحليل المحاسبي فحص القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة ودراستها بقصد توفير بيانات تفيد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية عن الماضي، والتنبؤ بنتائج

نشاطها في المستقبل، ويختلف التحليل المحاسبي عن التحليل المالي في أن التحليل المالي يعتمد فقط على البيانات المنشورة لتحقيق أهداف التحليل المحاسبي نفسها.

ثانياً: تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه تقديم حكماً ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة ، أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. و هو مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلاً وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة.

- ويعرف كذلك على أنه مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وان تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة في اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المحققة فعلياً والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة ومن بين هذه التعاريف يمكن أن نعرف عملية تقييم الأداء على أجزاء من عملية الرقاب بهدف الوقوف على ما تم تجسيده.

ثالثاً: معايير الأداء المالي :

من المهم تحديد المعايير التي نستخدمها في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لأن الحكم علي طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد علي قابلية المستفيدين منها علي مقارنتها علي معيار معين ,وهناك اربعة انواع رئيسية من النسب المعيارية ، ان معظم هذه المعايير تعتمد علي القواعد المحاسبية والوثائق المحاسبية والاقتصادية والتقنية ان المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية والوثائق الاقتصادية تقدم افضل مؤشرات التي تساعد مقومي الأداء المالي في حساب

المعايير المستخدمة ، فإن الميزانية العمومية والكشوفات المالية التحليلية وحساب الارباح والخسائر والمعلومات الاقتصادية كالعرض والطلب والانتاج والقيمة المضافة كل هذه تلعب دوراً هام كمقاييس.

١/ المعيار التاريخي: من تعتمد هذه المعايير على اداء منظمات الاعمال للسنوات السابقة لتمكن المحلل المالي من حساب النسب المالي، وأهمية هذا المعايير تستمد من فائدته من اعطاء كرة للاتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة ، وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة علي السنوات المطلوبة وتقييم الأداء من الادارة العليا . فضلاً على ما تقدم فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الادارة المالية.

٢/ المعايير القطاعية (الصناعية) . تشير هذه المعايير الي معدل مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد اي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط واستفاد منها بدرجة ف عملية التحليل لأنها مستمدة في القطاع ذاته .

٣/ **المعايير المطلقة:** وهي اقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير وجود خاصية متصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها تقلبات الواقعية ورغم اتفاق الكثير علي عدم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي لان هناك بعض النسب المالية مثل نسب التداول.

٤/ **المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي ومقارنة السياسات والاستراتيجيات والموازنات وكذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بأعدادها. اي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلاً لحقبة زمنية ماضية ويستفاد من المعيار في تحديد الانحرافات من اجل ان تستطيع المؤسسة بعد ذلك اتخاذ اجراءات التصحيحية لها.

رابعاً: قياس الأداء المالي:

تتمثل عملية القياس في المنظمة هي العملية التي نحصل من خلالها علي نتائج تساعد الادارة في اتخاذ القرارات المالية والادارية ويهدف القياس في المنظمة الي تقييم اداء المنظمة في تحديد ورقابة وتحسين اداء الانشطة التي تقوم بها المنظمة حتي تتم عملية القياس لابد من توفر الاتي:

١/ توفر المعلومات التي يمكن بواسطتها التأثير علي طريقة الأداء وهذه المعلومات يتم استيفاؤها من خلال مجموعة مقاييس الأداء.

٢/ دعم عملية اتخاذ القرارات .

٣/ اعداد تقارير الأداء التي تتضمن المعلومات اللازمة لاتخاذ الخطوات التصحيحية.

٤/ توجيه الادارة نحو مواطن التحسين التي تحقق القدرة التنافسية.

٥/ تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمنظمة والحكم علي درجة التقدم في تحقيقها والمعلومات التي تؤثر علي الكفاءة اداء لمنظمة.

٦/ قياس كفاءة الانشطة محل التقييم وتحديد ما يحتاجه منها الي تطوير تلك التي تحقق من انحرافات السالبة عن ذلك الأداء المستهدفين استخراج مؤشرات ومعايير مالية لمساعدة المستثمرين في التعرف بسهولة ويسر علي اداء المنظمة في الماضي والحاضر وتساعدهم في الوصول الي استنتاجات مستقبلية ولهذا كله فأنها تعطي المستثمرين ما يريدون معرفته عن اداء المنظمة من مختلف الواحي من خلال ارقام المقارنة او خلال النسب المؤدية او الرسوم البيانية لكي تسهل من فهم التغيرات والنتائج بسهولة . وتعتبر مقاييس الأداء شرط ضروري لتقدم الوحدة والتقدم الذي لا يقاس ديبيل علي عدم وجوده وتعد مقاسات الأداء وسيلة لقياس الأداء وفاعلية العمل المالي ومن هنا يجب علي الدراسة التطرق للنسب المالية كونها مقياس للأداء المالي للمؤسسة والتعرف علي اهميتها وانواعها وكذلك حدود استخدامها .

اولاً: النسب المالية:

مفهوم النسب المالية:

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية من الوسائل المهمة والاساسية في دراسة المركز المالي للمؤسسة من خلال في ضوء ما جاء من ارقام وبيانات في قوائمها المالية وبفضل التحليل المعد من الشركة الامريكية (Dubont) سنة ١٩١٩م يمكن اعتبار النسب المالية اداء جيدة للتحليل ، وخلال سنة ١٩٤٠م بدءا تستعمل هذه النسب كأدائه للتقدير (توقعات المستقبل).

وتعبر عن العلاقة بين متغيرين يخصان العمليات المالية ويتم ذلك من خلال قسمة احدهم علي الاخر وهي لا تضيف شيء جديد للحسابين بل تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول علي نتائج من عملية التحليل ووضعه في خدمة متخذي القرارات الادارية.

يلاحظ وجود سببين اساسين للاستخدام الواسع للمقاييس والمؤشرات المالية للأداء هما:

١/ ان المقاييس والمؤشرات المالية للأداء كالربح مثلاً ترتبط ارتباطاً مباشرة بالأهداف البعيدة المدى للمؤسسة التي دائما تكون اهدافها مالية.

٢/ ان الاختيار الدقيق جداً للمقاييس المالية يوفر صورة اجمالية عن اداء المؤسسة هذا وان المقياس المالي الكلي مثل ارباح المؤسسة او الوحدة يعد خلاصة لمقياس نجاح استراتيجيات المؤسسة وتكتيكاتها لتحقيق نتائجها المرجوة.

أهمية النسب المالية:

يري بعض المؤلفين Anthony and Merchant ان مقاييس الأداء المالي تتوافق مع الاهداف المالية وتعطي ملخص علي الأداء.

أ/ تعد الاكثر استخداما في مناقشة هيكل رأسمالية المؤسسة

ب/ تعكس تحقيق المؤسسة للأهداف الاقتصادية

ج/ تستخدم لقياس الفاعلية .

انواع النسب المالية :

النسب المالية لها عدة انواع :

اولاً نسب حسابات التسيير: تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة المؤسسة علي توليد الارباح من خلال المبيعات وتتمثل هذه النسب في الاتي :

نسب هامش القيمة المضافة

نسب هامش الربح الصافي .

ثانياً نسب السيولة :

مفهوم السيولة: السيولة لا تعني فقط تحويل الاصل الي نقد دون اي خسائر لان السيولة ينبغي ان

ترتبط بالربحية وتقاس سيولة الشركة بمدي قدرتها علي تسديد التزاماتها قصية الاجل في الوقت

المناسب وتشير الي الملائمة المالية للمؤسسة ولها عدة انواع وتتمثل فيما يلي:

١/نسبة السيولة العامة : تسمى ايضاً نسبة التداول ويتم حساب نسبة لتداول بقسمة مجموع الاصول المتداولة علي مجموع الخصوم المتداولة وتعتبر هذه النسبة مؤشر لمدى قدرة المؤسسة علي السداد للخصوم المتداولة من الاصول المتداولة ويتم حساب نسبة التداول كما يلي:

$$\text{نسبة تدول السيولة العامة} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

٢/ نسبة السيولة المختصرة: تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الاجل بواسطة الحقوق

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{قيم قابلة للتحقق} + \text{قيم جاهزة} \div \text{ديون قصيرة الاجل}$$

٣/ نسب السيولة الانية: تهتم هذه النسبة بالاصول الاكثر سيولة وتوضح مقدرة النقد المتاح للمؤسسة في وقت معين لمواجهة التزامات قصيرة الاجل فنقيس السيولة دون ان تأخذ في عين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة علي تسديد كل ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد علي السيولة الموجودة تحت تصرفها = نسبة السيولة الانية = القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الاجل

ثالثاً : نسب التمويل والاستقلالية المالية :

تعتبر هذه النسب علي مدى اعتماد المؤسسة علي المصادر المختلفة سواء الداخلية والخارجية ومن اهم هذه النسب

$$١/ \text{نسب التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تعبر علي مدى تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة

$$٢/ \text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تقيس مدى قدرة المؤسسة علي الاعتماد علي اموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات ، كلما كانت اكبر من الواحد دل علي ان المؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها.

$$٣/ \text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائئها

$$٤/ \text{نسب قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون علي مجموع الأصول}}$$

ان مقارنة حجم ديون المؤسسة مع اصولها هو المقاس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد.

رابعاً نسب الربحية: يمكن تعريف الربح انه علي انه الفرق بين الدخل واجمالي التكاليف, وكلما زاد معدل الربح كلما دل علي الستير الجيد للمؤسسة, وعموماً تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية علي توليد ارباح من المبيعات او من الاصول المتاحة.

الدراسة الميدانية

نبذة تعريفية عن عينات الدراسة:

١. كلية الشرق الاهلية:

نشأة كلية الشرق الاهلية في عام ١٩٩٦م في مدينة كسلا هي احدي مؤسسات التعليم العالي. تهتم الكلية بتزويد طلابها بالخبرات التعليمية بأعلى مستويات الجودة وتقديم قاعدة شاملة للبرامج الاكاديمية والمهنية وتعزيز التطور الشخصي والاجتماعي والتقني للمجتمع المحلي والاقليمي والعالمى ولمساهمة الفاعلة لتنمية المجتمع المحلي بولاية كسلا وتقدم الخدمات التعليمية في برامج العلوم الادارية - الاقتصادية والدارسات المصرفية - تقنية المعلومات - برنامج القانون- ادأب اللغة الانجليزية - العلوم الطبية - الموارد البشرية - برامج الدراسات العليا.

٢. جامعة كسلا:

نشأة جامعة كسلا في مدينة كسلا في شرق السودان بديلاً عن جامعات الشرق في عام ١٩٩٠-١٩٩١م بموجب قرارات التعليم العالي. تهتم الكلية بتزويد طلابها بالخبرات التعليمية بأعلى مستويات الجودة وتقديم قاعدة شاملة للبرامج الاكاديمية والمهنية وتعزيز التطور الشخصي والاجتماعي والتقني للمجتمع المحلي والاقليمي والعالمى والمساهمة الفاعلة لتنمية المجتمع المحلي بولاية كسلا وتقدم الخدمات التعليمية في الكليات الاتية:
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - كلية الزراعة والموارد الطبيعية - كلية الطب كلية- علوم الحاسوب وتقانة المعلومات- كلية التمريض العالي- كلية تنمية المجتمع -كلية قانون -كلية الدراسات العليا.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

اولاً: أجراء الدراسة:

أ. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كلية الشرق الاهلية وجامعة كسلا وقد تم توزيع (٢١) استمارة علي المستهدفين وقد تم إعادتها لخروج بنتائج دقيقة حرص الباحثون علي توزيع عينة الدراسة من شموليتها للآتي :

- الأفراد من مختلف الفئات العمرية : (٣٠ وقل من ٤٠ سنة ، ٤٠ وقل من ٥٠ ، ٥٠ فأكثر)
- الأفراد من حيث مختلف المؤهل العلمي (، دبلوم وسيط ، بكالوريوس ، دبلوم عالي ، زمالة ، ماجستير مؤهلات أخرى)
- الأفراد من حيث مختلف التخصص العلمي (محاسبة ، إدارة ، اقتصاد) .
- الأفراد من حيث مختلف سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات ، اقل من ١٠ سنوات ، ١٠ فأكثر).

ب. أداة الدراسة:

هي الوسيلة التي يستخدمها الباحثون في جمع المعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحثون علي الاستبيان كادته رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة لما لها من مزايا .

جدول رقم (١/٢/٣)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
٢٢.٧%	٥	اقل من ٣٠ سنة
١٣.٦%	٣	٣٠ و اقل من ٤٠ سنه
٤١%	٩	٤٠ و اقل من ٥٠ سنة
٢٢.٧%	٥	٥٠ فاكثر
١٠٠%	٢٢	المجموع

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الاستبانة ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (١/٢/٣) من أفراد عينة الدراسة أعمارهم اقل من ٣٠ سنة ، بنسبة (٢٢.٧%) ٣٠ اقل من ٤٠ سنة ، بنسبة (١٣.٦%) ونسبة (٤١%) أعمارهم ما بين ٤٠ و اقل من ٥٠ سنة ، ونسبة (٢٢.٧%) ٥٠ فاكثر

ويدل ذلك ان العينات وزعت علي افرادا مجتمع اكثر رشد من خلال معدل الاعمار الذي اجاب علي الاستبانة وهو في مستوى اعمار (٤٠ و اقل من ٥٠) الذي حقق نسبة ٤١% كأعلى نسبة.

جدول رقم (٢/٢/٣)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
٤.٥%	١	بكالوريوس
٤,٥%	١	دبلوم عالي
٦٨%	١٥	ماجستير

مؤهلات اخرى	٥	٢٣%
المجموع	٢٢	١٠٠%

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الاستبانة ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٢/٢/٣) أن نسبة (٠%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط ، بينما نسبة (٤.٥%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، ونسبة (٤,٥%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، ونسبة (٠%) مؤهلهم العلمي زمالة ، ونسبة (٦٨%) مؤهلهم العلمي ماجستير ، وبينما نسبة (٢٣%) مؤهلهم العلمي مؤهلات اخري .

مؤهل الماجستير حقق اعلي معدل في معدل المؤهل العلمي في الاجابة علي الاستبانة وحقق نسبة ٦٨% كما اكبر نسبة في معدلا المؤهل العلمي.

جدول رقم (٣/٢/٣)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	١٣	٦٠.٠%
إدارة اعمال	٢	٩.٠%
اقتصاد	٧	٣١,٠%
المجموع	٢٢	١٠٠%

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الاستبانة ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٣/٢/٣) أن نسبة (٦٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ، بينما نسبة (٩,٠%) تخصصهم العلمي إدارة اعمال ، بينما نسبة (٣١,٠%) تخصصهم العلمي اقتصاد .

سجل متغير المحاسبة اعلي معدل في التخصص العملي وذلك يدل ان الباحث يطرح تساؤلات لحل اشكالية تتعلق بمجال او مهنة المحاسبة وسجالة اعلي معدل وهو ٦٠% عن باقي المتغيرات.

جدول رقم (٤/٢/٣)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
٢٣,٠%	٥	اقل من ٥ سنوات
٤,٠%	١	اقل من ١٠ سنوات
٧٣,٠%	١٦	١٠ فأكثر
١٠٠%	٢٢	المجموع

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الاستبانة ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٤/٢/٣) أن نسبة (٢٣,٠%) من أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرتهم اقل من ٥ سنوات ، وبينما نسبة (٤,٠%) لهم سنوات خبرتهم اقل من ١٠ سنوات ويليهم ، ونسبة (٧٣,٠%) فأكثر

نلاحظ ان اعلي معدل كان من (١٠ سنوات فأكثر) وهذا يدل ان الباحث ركز علي المتغير الكثر خبرة ليجد اجوبة اقرب للواقع المنطقي وحقق اعلي معدل وهو ٧٣% .

الجدول رقم (٦/٢/٣) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الاولى:

الفرضية الأولى : التضخم له اثر سلبي على الايرادات بالجامعات والكليات بالسودان

النتيجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق	التكرار	العبرة
اوافق	٠,٩٩٥	١,٦٨	-	٢	٢	٥	١٣	التكرار	بسب ارتفاع تكاليف

			-	%٩,٠	%٩,٠	%٢٢,٠	%٦٠,٠	النسبة	الرسوم الدراسية بالجامعات والكليات بالسودان
أوافق	١,٠٩٧	١,٨٢	١	١	٢	٧	١١	التكرار	يؤدي التضخم الى ضعف ايراد الاستثمارات الاخرى بسب عقود العطاءات طويلة الاجل بالجامعات والكليات بالسودان
			%٤,٥	%٤,٥	%٩,٠	%٣٢,٠	% ٥٠,٠	النسبة	
أوافق	٠,٩٠٧	١,٨٢	-	١	٤	٧	١٠	التكرار	يؤثر التضخم على توزيعات الارباح مما لا يشجع مستقبلاً على الاستثمار في الكليات الخاصة بالسودان
			-	% ٤,٥	%١٨,٠	%٣٢,٠	% ٤٥,٥	النسبة	
أوافق	٠,٥٩٨	١,٥٠	-	-	١	٩	١٢	التكرار	يؤثر التضخم على الاحتياجات بالجامعات والكليات بالسودان
			-	-	% ٤,٥	%٤١,٠	%٥٤,٥	النسبة	
أوافق بشدة	٠,٨٩٩	١,٩٥	-	٢	٢	١١	٧	التكرار	يؤدي التضخم الي عدم الدقة في التنبؤ والتخطيط للإيرادات بالجامعات والكليات بالسودان
أوافق بشدة			-	%٩,٠	%٩,٠	%٥٠,٠	%٣٢,٠	النسبة	
-	-	-	-	٦	١١	٣٩	٥٣	التكرار	المجموع

-	-	-	-	٥,٥	١٠	٣٥,٥	٤٩,٠	النسبة	
---	---	---	---	-----	----	------	------	--------	--

المصدر الباحثون بالاعتماد على بيانات الاستبيان ٢٠٢١.

تبين للباحثون من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي (١,٦٨) والانحراف المعياري (٠,٩٩٥) للعبارة الأولى يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بذلك فإن أفراد العينة يوافقون بان بسب ارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية بالجامعات والكليات بالسودان ، من العبارة الثانية نجد أن الوسط الحسابي (١,٨٢) والانحراف المعياري (١,٠٩٧) يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤدي التضخم الى ضعف ايراد الاستثمارات الاخرى بسب عقود العطاءات طويلة الاجل بالجامعات والكليات بالسودان ، أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يوافقون علي ذلك .، من العبارة الثالثة نجد أن الوسط الحسابي (١,٨٢) والانحراف المعياري (٠,٩٠٧) يقع في المستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤثر التضخم على توزيعات الارباح مما لا يشجع مستقبلاً على الاستثمار في الكليات

بالسودان ، أن أغلبية الدراسة يوافقون علي ذلك ، من العبارة الرابعة نجد ان الوسط الحسابي (١,٥٠) والانحراف المعياري (٠,٥٩٨) يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤثر التضخم على الاحتياطيات بالجامعات والكليات بالسودان ، من العبارة الخامسة نجد ان الوسط الحسابي (١,٩٥) والانحراف المعياري (٠,٨٩٩) يقع في مستوى اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤدي التضخم الي عدم الدقة في التنبؤ والتخطيط للإيرادات بالجامعات والكليات بالسودان وبذلك تقبل عبارة الفرضية

الجدول رقم (٧/٢/٣) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:
الفرضية الثانية : التضخم له اثر سلبي على المصروفات بالجامعات والكليات بالسودان

عبارة	التكرار	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يؤدي التضخم الى ارتفاع معدلات الرواتب والاجور بالجامعات والكليات	التكرار	٧	٧	٣	٥	-	٢,٢٧	١,١٦٢	اوافق
	النسبة	%٣٢,٠	%٣٢,٠	%١٤,٠	%٢٢,٠	-			

									بالسودان
أوافق	٠٥١٠	١,٥٥	-	-	-	١٢	١٠	التكرار	الزيادة في معدلات التضخم
			-	-	-	% ٥٤,٥	% ٤٥,٥	النسبة	خلق نوع العجز في الحصول على المدخلات للجامعات والكليات بالسودان
أوافق بشدة	٠٨١٦	٢,٠٠	-	٢	١	١٤	٥	التكرار	يؤدي التضخم الى هجرة الكادر البشري من الجامعات والكليات بالسودان
			-	%٩,٠	%٤,٠	%٦٤,٠	%٢٣,٠	النسبة	
أوافق	١,٠٤٦	١,٩٥	-	٣	٢	٨	٩	التكرار	يؤدي التضخم الى عدم الدقة في التنبؤ والتخطيط للمصروفات بالجامعات والكليات بالسودان
			-	%١٣,٠	%٩,٠	%٣٧,٠	%٤١,٠	النسبة	
أوافق	١,١٤٠	١,٨٢	-	٣	٣	٣	١٣	التكرار	يؤثر التضخم في تخصيص الموارد بالجامعات والكليات بالسودان
			-	% ١٣,١	% ١٣,٤	% ١٣,٦	%٥٩.٩	النسبة	

-	-	-	-	١٣	٩	٤٤	٤٤	التكرار	المجموع
-	-	-	-	١١,٠	٩,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	النسبة	

المصدر الباحثون بالاعتماد علي بيانات الاستبيان ٢٠٢١.

تبين للباحثون من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي (٢,٢٧) والانحراف المعياري (١,١٦٢) للعبارة الأولى يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بذلك فإن أفراد العينة يوافقون بان يؤدي التضخم الى ارتفاع معدلات الرواتب والاجور بالجامعات والكليات بالسودان، من العبارة الثانية نجد أن الوسط الحسابي (١,٥٥) والانحراف المعياري (٠,٥١٠) يقع في مستوى اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي بان الزيادة في معدلات التضخم خلق نوع العجز في الحصول على المدخلات للجامعات والكليات بالسودان ، أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي ذلك ، من العبارة الثالثة نجد أن الوسط الحسابي (٢,٠٠) والانحراف المعياري (٠,٨١٦) يقع في المستوى اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤدي التضخم الى هجرة الكادر البشري من الجامعات والكليات بالسودان ، أن أغلبية الدراسة يوافقون بشدة علي ذلك .

من العبارة الرابعة نجد ان الوسط الحسابي (١,٩٥) والانحراف المعياري (١,٠٤٦) يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤدي التضخم الى عدم الدقة في التنبؤ والتخطيط للمصروفات بالجامعات والكليات بالسودان ، من العبارة الخامسة نجد ان الوسط الحسابي (١,٨٢) والانحراف المعياري (١,١٤٠) يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤثر التضخم في تخصيص الموارد بالجامعات والكليات بالسودان وبذلك تقبل عبارة الفرضية الجدول رقم (٨/٢/٣) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة: الفرضية الثالثة : تجاهل التضخم يؤدي الى عدم استمرارية الجامعات والكليات بالسودان

العبارة	التكرار	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يساعد التضخم في انتشار ظاهرة الفساد المالي بالجامعات والكليات بالسودان	التكرار	٩	٢	٢	٥	٤	٢,٦٨	١,٦٤٤	اوافق
	النسبة	%٤١,٠	%٩,٠	%٩,٠	%٢٣,٠	%١٨,٠			

أوافق بشدة	٠٩٥٠	٢,٠٥	-	٢	٤	٩	٧	التكرار	يؤثر التضخم في قرار استمرارية وتصفية وتجميد بعض التخصصات
			-	%٩,٠	%١٨,٠	%٤١,٠	%٣٢,٠	النسبة	والاقسام ذات التكاليف التشغيلية العالية بالجامعات والكليات بالسودان
اوافق	١,٠٣٢	١,٧٣	-	٢	٣	٤	١٣	التكرار	يؤثر التضخم في القرارات المالية بالجامعات والكليات بالسودان
			-	%٩,٠	%١٣,٠	%١٨,٠	%٦٠,٠	النسبة	
أوافق بشدة	٠٨٤٤	١,٩٥	-	٢	١	١٣	٦	التكرار	يؤدي التضخم الى تدني في جودة الخدمة التعليمية بسبب هجرة الكادر البشري المؤهل من الجامعات والكليات بالسودان
			-	%٩,٠	%٤,٠	%٥٩,٠	%٢٨,٠	النسبة	
اوافق	٠٨٨٣	١,٧٣	-	٢	-	١٠	١٠	التكرار	يؤدي التضخم الي توقف عدد كبير من الطلاب عن مواصلة الدراسة نتيجة للظروف الاقتصادي
			-	%٩,٠	-	% ٤٥,٥	% ٤٥,٥	النسبة	
-	-	-	٤	١٣	١٠	٣٨	٤٥	التكرار	المجموع
-	-	-	٣.٦	١١.٨	٩,٠	٣٤.٦	٤١,٠	النسبة	

المصدر الباحثون بالاعتماد علي بيانات الاستبيان ٢٠٢١.

تبين للباحثون من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي (٢,٦٨) والانحراف المعياري (١,٦٤٤) للعبارة الأولى يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بذلك فإن أفراد العينة يوافقون بان يساعد التضخم في انتشار ظاهرة الفساد المالي بالجامعات والكليات بالسودان ، من العبارة الثانية نجد أن الوسط الحسابي (٢,٠٥) والانحراف المعياري (٠,٩٥٠) يقع في مستوى اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤثر التضخم في قرار استمرارية وتصفية وتجميد بعض التخصصات

والاقسام ذات التكاليف التشغيلية العالية بالجامعات والكليات بالسودان ، أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي ذلك .

من العبارة الثالثة نجد أن الوسط الحسابي (١,٧٣) والانحراف المعياري (١,٠٣٢) يقع في المستوى أوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤثر التضخم في القرارات المختلفة بالجامعات والكليات بالسودان ، أن أغلبية الدراسة يوافقون علي ذلك .

من العبارة الرابعة نجد ان الوسط الحسابي (١,٩٥) والانحراف المعياري (٠,٨٤٤) يقع في مستوى اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤدي التضخم الي تدني في جودة الخدمة التعليمية بسبب هجرة الكادر البشري المؤهل من الجامعات والكليات بالسودان ، من العبارة الخامسة نجد ان الوسط الحسابي (١,٧٣) والانحراف المعياري (٠,٨٨٣) يقع في مستوى اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بان يؤدي التضخم الي توقف عدد كبير من الطلاب عن مواصلة الدراسة نتيجة للظروف الاقتصادي ، وبذلك تقبل عبارة الفرضية .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

بعد إجراء الدراسة الميدانية توصل الباحثون إلي النتائج التالية:

١/ يؤدي التضخم الي ضعف ايراد الاستثمارات الاخرى بسبب عقود العطاءات طويلة الاجل بالجامعات والكليات بالسودان.

٢/ أثر التضخم على الاحتياطيات بالجامعات والكليات بالسودان

٣/ أدى التضخم الي عدم الدقة في التنبؤ والتخطيط للإيرادات بالجامعات والكليات بالسودان
الزيادة في معدلات التضخم خلق نوع العجز في الحصول على المدخلات للجامعات والكليات بالسودان

٤/ أدى التضخم الي هجرة الكادر البشري من الجامعات والكليات بالسودان

٥/ أدى التضخم الي توقف عدد كبير من الطلاب عن مواصلة الدراسة نتيجة للظروف الاقتصادي

٦/ أدى التضخم الي تدني في جودة الخدمة التعليمية بسبب هجرة الكادر البشري المؤهل من الجامعات والكليات بالسودان.

٧/ أثر التضخم في القرارات المالية بالجامعات والكليات بالسودان .

٨ / أدى التضخم الي ارتفاع معدلات الرواتب والاجور بالجامعات والكليات بالسودان.

- ٩ /ساعد التضخم في انتشار ظاهرة الفساد المالي بالجامعات والكليات بالسودان .
- ١٠ /أدى التضخم الي توقف عدد كبير من الطلاب عن مواصلة الدراسة نتيجة للظروف الاقتصادية .

ثانياً التوصيات :

- ١ / يجب علي ادارات المؤسسات التعليم العالي عمل دراسة عن التضخم لمنع انتشار ظاهرة الفساد المالي بالجامعات والكليات بالسودان.
- ٢ / لابد من ادارات مؤسسات التعليم العالي وضع الموازنات المالية السنوية مع استصحاب ظاهرة التضخم ووضعها في الحسبان لتفادي اغلاق الكليات والجامعات .
- ٣ / تشير الي ادارات مؤسسات التعليم العالي وضع خطط ودراسات استراتيجية عن اثر التضخم في استمرارية مؤسسات التعليم العالي بمزاولة نشاطها.
- ٤ / يجب علي ادارت مؤسسات التعليم العالي الاخذ الاعتبار عن مدي أهمية الأداء المالي كمصدر للقرارات .
- ٥ / علي كل المهتمين والباحثين في المجالات التعليمية والاقتصادية والادارية بأجراء دراسات اكثر تبين اثر التضخم علي الأداء المالي .

قائمة المصادر والمراجع

- ١ . احمد هني، العملة والنقود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠٠٦م .
- ٢ . اسامه بشير الدباغ ، البطالة والتضخم ، دار الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٧ م .
- ٣ . السيد متولي عبدالقادر، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر والنشر : عمان
- ٤ . اسماعيل محمد هاشم ، النقود والبنوك ، دار النهضة العربية، الاردن ، ١٩٩٦م .
- ٥ . الشيخ الداوي ، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، ٢٠٠٩م-٢٠١٠م .
- ٦ . السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الاعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، ٢٠٠٠م .
- ٧ . دونالد ووترز ، طريقة تطوير اداء الشركات ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، مصر ٢٠٠٢م .
- ٨ . اسعد حميد العلي ، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠١٣م . الطبعة الثالثة
- ٩ . احمد سمير عباس، حنظل عبد علي، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة بغداد العدد ٣٢، العراق، ٢٠١٢م .

١٠. الكراوي بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة ، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد ٢٤، العراق، ٢٠٠٩م.
١١. انور عبدالخالق صديق ، الادارة المالية واتخاذ القرارات بمنشآت الاعمال، الطبعة الاولى ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، الرياض ١٩٨٧م.
١٢. سعود جايد مشكور العامري ، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار الزهروان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥م.
١٣. مجلة الجامعة الاردنية، العدد ٣، الطبعة ٢٢، ١٩٩٥م.
١٤. سعيد سامي حلاق ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٦م.
١٥. شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال والنظرية والمؤسسات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م.
١٦. حسين بني هني، اقتصاديات النقود والبنوك الاسس والمبادئ، دار الكندي للنشر ، الاردن، ٢٠٠٢م.
١٧. خالد احمد سليمان ،التضخم والدين العام، الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٢م.
١٨. جليلي رشيدة ، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي ، ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م
١٩. فلاح حسين الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن، ادارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الاردن ، عمان ، ٢٠١٣م .
٢٠. رانيا الشيخ طه، التضخم اسبابه واثاره وطرق معالجته، مجلة صندوق النقد العربي، العدد ١٨، ٢٠٢١م
٢١. عبدالرحمن وعريقات ، مفاهيم اساسية في الاقتصاد، الطبعة ١، الأردن، دار وائل للنشر، ١٩٩٩م
٢٢. د. عبدالمطلب عبدالحميد ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسات، الدار الجامعية للنشر، مصر، الاسكندرية، الفصل التاسع، الطبعة ١ ، ٢٠١٠م
٢٣. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد، الاردن، ٢٠٠٤م
٢٤. عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الجامعة الجديدة، مصر، الاسكندرية، ٢٠٠٤م

٢٥. عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة ، ٢٠٠٠ م ، ٢٠٠٢ م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، والعلوم الاقتصادية ، الجزائر
٢٦. عبدالرحمن تانيا قادر وعبدالكريم انوار وعبد العزيز غازي، العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف ، دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية للأثاث المنزلي ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، مجلد ١، العدد ٢، ٢٠٠٦م.
٢٧. عبدالصمد كانش ، تحليل وتقييم الأداء لشركات التامين ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٣م.
٢٨. علي شيتور ، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ٢٠١٣م ، ٢٠١٤م
٢٩. طاهر منصور، حسين شحدة ، استراتيجية التنوع والأداء المالي ، دراسة ميدانية في منشآت عراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٠، العدد ٢، العراق، ٢٠٠٣م .
٣٠. طارق عبد العال حماد ، تقييم اداء البنوك التجارية ، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية للنشر ، مصر الاسكندرية، ٢٠٠٧ م.
٣١. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠٠٢م
٣٢. د. مجيد علي حسين ، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر، عمان ، الاردن
٣٣. د. محمود حسين الوادي ، الاقتصاد الكلي ، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المسرة للنشر، الاردن ، عمان
٣٤. د. محمد بن عبدالله الجراح ، مبادئ الاقتصاد الكلي والمفاهيم الأساسية ، الطبعة الثانية ، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ٢٠١١م) ،
٣٥. محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الاردن، عمان، ٢٠٠٢م
٣٦. مؤيد السالم ونأزم المكاوي ، اثر خصائص الهيكل التنظيمي في نوعية المعلومات ، دراسات العلوم الادارية ، المجلد ٣١ ، الجامعة الاردنية ، الاردن عمان، ٢٠٠٤م.
٣٧. مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المنهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، ٢٠٠٧م
٣٨. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي ، دراسة ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، الجزائر، قسنطينة، ٢٠١١م-٢٠١٢م
٣٩. نبيل الروبي. التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، مؤسسة الثقافة العربية ، مصر

٤٠. احمد جامع، النظرية الاقتصادية تحليل الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، مصر، القاهرة، ١٩٧٧م.
٤١. دراسة صلاح سليمان علي محمد، اثر التضخم علي اعداد القوائم المالية، رسالة لنيل درجة الدكتوراة الفلسفة في المحاسبة، جامعة امدرمان الإسلامية، ٢٠١٦م.
٤٢. طلحة محمد، قياس اثر التضخم علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية سعر الصرف-النمو الاقتصادي، رسالة لنيل درجة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جاعة أبوبكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٨م.
٤٣. جيهان عادل اميرهم، اثر تحليل البيانات الضخمة علي الأداء المالي التشغيلي في منظمات الاعمال، دراسة تطبيقية، كلية تجارة، جامعة بورسعيد ٢٠٢٠م.